

Distr.: General
30 April 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن تحسين البيئة الاقتصادية

المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

الدورة الأولى

جنيف، ١٦-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة عن أعمال دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣

أولاً - موجز الرئيس

١- ركزت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تحسين البيئة الاقتصادية الموازية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة على إمكانيات بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من آثارها على التجارة والتنمية. ونُظمت مناقشات الدورة في أربع جلسات تحدثت في كل منها فريق من المتكلمين الذين استعرضوا مختلف جوانب الموضوع لكي يبحثها ويناقشها الخبراء المشاركون في الدورة.

ألف - الاقتصاد العالمي: كساد أم تحديات نمو تحولي؟

٢- جرى التركيز في الجلسة الأولى على حالة الاقتصاد العالمي وآفاقه. وأشار عدّة متكلمين ومشاركين في البداية إلى عدم إمكانية استدامة حالة النمو العالمي الراهنة غير المتوازنة، حيث تواجه بعض البلدان المتقدمة حالة نمو بطيء أو كساد، بينما يسجل القليل من البلدان الأخرى نمواً متواضعاً ويشهد بعض البلدان النامية أو الناشئة نمواً سريعاً نسبياً. وقد أُلقت الأزمة الضوء على ترابط الاقتصاد العالمي والمستقبل الاقتصادي لمختلف البلدان. ولا يمكن المحافظة على الوتيرة الحالية لنمو الاقتصادات النامية والناشئة إذا ما استمرت حالة الركود في العالم المتقدم. والروابط التجارية بين جميع البلدان قوية جداً، ولذلك قد يواجه الاقتصاد العالمي تراجعاً قوياً في التجارة. كما أن الروابط المالية يمكن أن تُحدّد معالم البيئة الاقتصادية العالمية. فقد أدّى نقص النمو في البلدان المتقدمة، إلى جانب توفير السيولة، إلى حدوث موجات من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات النامية والناشئة، مما أحدث اضطراباً في بيئتها من خلال عمليات رفع أسعار الصرف وتقلبات أسعار السلع الأساسية. وهذه الاعتبارات تطرح مسألة ما الذي يمكن تعريفه على أنه "خارجي" في الوقت الذي تسهم فيه جميع البلدان، إلى حدّ ما، في تكوين البيئة الاقتصادية.

٣- ومن خلال استخلاص الدروس من تجارب العقود الماضية، ركّز المتكلمون وبعض المندوبين على المشاكل البنوية التي يجب معالجتها من أجل المساعدة في رسم معالم مستقبل من النمو والتنمية الاقتصاديّين المستدامين. ولا يزال الاقتصاد العالمي يمرُّ بمرحلة أداء اقتصادي محيّب للآمال لأنه لا يزال يواجه المشاكل التي أفضت إلى اندلاع الأزمة العالمية والتي لم تُحلّ بعد. ورأى أحد المتكلمين أن إحدى المشاكل الأشدّ إلحاحاً تتعلق بعدم إيلاء الاهتمام الواجب للقطاع الزراعي ومزارع الفلاحين في أكثر مناطق العالم كثافةً سكانيةً. وقد أخذت هذه الحالة تفضي إلى حدوث اختناقات في إمدادات الأغذية وإلى نشوء أزمات أمن غذائي وحركات هجرة إلى المدن أسهمت بدورها في زيادة حدة تدهور مستويات دخل العمل والأجور في شتّى أنحاء العالم. وشدد متكلم آخر على أن المشكلة تتمثل في النمو المفرط

للقطاع المالي الذي يسهم في تزايد وتيرة حدوث الأزمات المالية ويؤثر تأثيراً سلبياً، من خلال عملية "أمولة" أسواق السلع الأساسية، في تدهور أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية.

٤- وتتصل بذلك أيضاً مشكلة عدم تنوع الصادرات في العديد من الاقتصادات النامية حيث يكون مصدر السلع الأساسية معرضين للتأثر بما يخرج عن نطاق سيطرتهم من تقلبات في الطلب والأسعار. وساق أحد المتكلمين مثال بلدان أمريكا اللاتينية لتوضيح هذه النقطة، فقال إن استئناف النمو في هذه البلدان يتوقف على مسار متشدّد يحدده الطلب على السلع الأساسية وأسعارها الدولية، وهي أمور خارجة عن سيطرة اقتصادات أمريكا اللاتينية نفسها. وهذا المسار للتصدير المعتمد على السلع الأساسية لا يؤدي إلى ترك البلدان عرضةً للتأثر بتغير الأوضاع الخارجية فحسب، بل إنه لا توجد أيضاً آلية يمكن استخدامها لتجنب الوقوع في "شرك الدخل المتوسط" حيث يمكن أن تظلّ البلدان حبيسة بيئة تنسم بارتفاع التكاليف وتدني الإنتاجية بحيث لا يكون بمقدورها التنافس مع البلدان الأدين دخلاً ولا مع تلك البلدان ذات الدخل الأعلى. وهذا المسار يختلف عن ذلك الذي انتهجته البلدان الناجحة في شرق آسيا حيث قدّمت الدولة دعماً قوياً للنمو الذي تقوده الصادرات، بتنسيق دولي وإقليمي، وحيث أولي اهتمام لدور أنشطة البحث والتطوير، واستُهدِفَ تحقيق نمو في الإنتاجية من خلال التخصص.

٥- وشدّد المتكلمون على أنه في عالم اليوم الذي أصبح مترابطاً، لا يوجد سوى مجال محدود جداً تستطيع فيه البلدان أن تنأى بنفسها عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية. ورأى أحد المتكلمين أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتجاوز المأزق الحالي، حيث تحتاج إلى توفير محفّزات مالية ولكنها تخشى تزايد العجز المالي والدين العام. فالبلدان ينبغي أن تقتنع بأن ما تريده ليس مزيداً من التقشّف بل المزيد من الإنفاق الحكومي الملائم والمحفّزات، وبخاصة تلك التي من شأنها أن تزيد الاستهلاك والاستثمار دون أن تفضي إلى حدوث "فقاعات" أصول جديدة أو عمليات مضاربة. وفي هذا السياق، لا بد من وجود المزيد من التنظيم المالي فضلاً عن تحنّب الحماية التجارية التي تسعى إلى زيادة القدرة التنافسية التجارية على حساب الآخرين. وبالنسبة للبلدان النامية التي تواجه الآثار غير المباشرة المترتبة على اتجاه التراجع في الاقتصادات المتقدمة، قد تكون هناك حاجة لمساعدة العملات الأجنبية لدرء خطر حدوث أزمة في ميزان المدفوعات وعملية تكيف انكماشية مضنية، فضلاً عن الحاجة إلى بذل جهود لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية، خصوصاً فيما يتعلّق بسبل التخلص من التأثير الضار لعمليات المضاربة. كما أن بعض البلدان قد تحتاج إلى مزيد من المساعدة والقروض المحدّدة الهدف.

٦- ومن القواسم المشتركة بين العروض التي قدّمها المتكلمون ما يتمثّل في التشديد على دور الحكومة، من خلال السياسات الصناعية والمالية والاجتماعية، من أجل تغيير الأنماط الحالية للإنتاج، وتوزيع وتوليد الدخل، والطلب.

٧- وقد تمحورت المناقشات حول ثلاثة مواضيع وأتاحت للمندوبين والمتكلمين الفرصة لتناول القضايا بإسهاب وإبداء المزيد من الملاحظات المحددة. ولاحظ أحد المتكلمين وجود شاغل مفاده أنه في غياب سياسات ترمي إلى تحسين الاستثمار وتوزيع الدخل والحماية من تقلبات التدفقات الرأسمالية، سيكون هناك اتجاه مستمر نحو تقليص الأجور في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يمكن أن يستمر حتى استنفاد الكتلة الكبيرة من العمال المنخفضي الأجور في العالم النامي. وهذا التوقع السلبي يعني استمرار الاتجاه الانكماش في الاقتصاد العالمي. وشدد متكلم آخر أيضاً على أهمية معالجة احتياجات أغلبية سكان العالم التي لا تزال فقيرة وغير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك الاحتياجات الغذائية، بدلاً من توجيه التركيز نحو استهلاك السلع الأخرى الأكثر تطوراً، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة اعتماد البلدان النامية على إنتاج البلدان المتقدمة. وشدد متكلم آخر على أهمية مراعاة القيود البيئية بطريقة تتسجم مع احتياجات البلدان النامية. وهذا يتطلب مساعدة تقنية من أجل تحسين وسائل الإنتاج واستخدام الموارد بدلاً من تقييد نمو البلدان وتميتها.

باء- التجارة الدولية، والهشاشة، وتغيير أنماط الطلب العالمي

٨- ركزت الجلسة الثانية على الاعتراف المتزايد بأن من المساوي الرئيسية لاستراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات بالنسبة للتنمية أنها تجعل البلدان عرضة للتأثر بالتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية. وعرض أحد المتكلمين الرأي المتفائل الذي يعتبر أن الجيل الحالي هو أكثر الأجيال رخاءاً. إلا أن التأثير المتزايد للكوارث المالية والطبيعية وما يترتب عليها من عواقب متكررة يعني أن العالم قد أصبح أكثر هشاشة مما كان عليه في الماضي. والمخاطر القائمة تتصل بالعديد من الأزمات المالية، وبتزايد عدد الكوارث الطبيعية، وتكرار حدوث الصدمات المتعلقة بأسعار الأغذية والطاقة، وبالمخاطر التي ينطوي عليها تغيير المناخ. كما أن تزايد عدد سكان العالم والتحول الحضري يضغطان بقوة على الموارد، مثل موارد الأراضي والمياه والأغذية والطاقة. وينبغي التصدي لجميع هذه المخاطر التي تؤثر على التجارة وذلك من أجل الحد من تأثيرها السلبي.

٩- وأشار المتكلم إلى أن التعامل مع المخاطر وحالة عدم التيقن يتطلب بناء القدرة على التحمل. فالتعرض للمخاطر لا يعني بالضرورة حالة هشاشة ما دامت هناك آليات للتكيف والتعامل مع واقع الحال. والشرط الرئيسي الذي يجب أن تستوفيه سياسات بناء القدرة على التحمل هو الاعتراف بدور رواد الأعمال، لأن لريادة الأعمال الابتكارية والإنتاجية دوراً من أهم الأدوار المؤثرة التي تعود بالفائدة على العمالة والنمو. ويعدُّ الابتكار في مجال ريادة الأعمال أمراً أساسياً للحد من أوجه الضعف والهشاشة، والإسهام في تنويع التجارة والتغيير التكنولوجي من خلال إنتاج سلع جديدة. كما أن رواد الأعمال يضيفون دينامية على الاقتصادات من خلال إعادة توزيع عوامل الإنتاج وتوجيهها نحو استخدامات أكثر كفاءة

وجعل التثقيف أمراً جديراً بالاهتمام. ويلزم انتهاج سياسات عامة ترمي إلى تعزيز ريادة الأعمال الابتكارية، بما في ذلك تقديم الحوافز وتعزيز التنظيم. فالتنظيم مهم بصفة خاصة لتجنب الآثار السلبية التي تترتب على التغيير التكنولوجي السريع، كما حدث في حالة الابتكارات المالية في الأزمة المالية العالمية. وللتعاون الدولي دورٌ يؤديه في تحسين الحوكمة، ولكن للأخلاقيات أهميتها أيضاً. وفضلاً عن ذلك، يبدو أن ثمة جانباً ذا صلة قد أُهمل، وهو جانب التمويل، ذلك لأن التجارة في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر تتطلب توفر نوع من التمويل قادر على التعامل مع أنماط السلوك المحفوفة بالمخاطر، وبخاصة السلوك الابتكاري.

١٠ - ووجه متكلم آخر الانتباه إلى الحالة الراهنة لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وأشار المتكلم إلى أن الأسباب التي تكمن وراء المأزق الحالي تشمل التغيير الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وبخاصة تزايد أهمية الجنوب، والأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، والدور المختلف الذي تستتبعه هذه التغييرات بالنسبة للاقتصادات الناشئة. إلا أن الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق في هذه البلدان ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن هذه البلدان لا تزال عند مستوى من التنمية يتطلب توفر حيز لاختيار السياسات من أجل بناء الصناعات. وعلاوة على ذلك، فإن جولة الدوحة قد وصلت إلى الطريق المسدود في وقت يشهد أزمة اقتصادية، مما يدفع نحو الحمائية ويثير مخاوف من تزايد المنافسة من قبل الأسواق الناشئة. ورداً على سؤال طرحه أحد المندوبين حول كيفية إنفاذ مفاوضات الدوحة واحتواء تصاعد النزعة الحمائية، قال المتكلم إن الاستخدام الأكبر لتدابير تجارية مشروعة مثل التدابير التعريفية يجب أن يميز عن التدابير التجارية الحمائية أو غير المشروعة، وإن البلدان عموماً ينبغي أن تعود إلى الانخراط في المفاوضات. فمنذ أواخر العقد الأول من هذا القرن، تم الترويج لمسارات جديدة لتحرير التجارة، وهي مسارات تشمل التحوّل عن تعديدية الأطراف والاتجاه نحو التفاوض على القضايا على أساس كل حالة على حدة، أو التفاوض مع مجموعات أصغر من البلدان، وتكاثر الاتفاقات الثنائية والاتفاقات بين عدة أطراف.

١١ - وركز متحدثان على موضوع سلاسل القيمة العالمية التي تمثل شكلاً من أشكال العولمة، إذ لم تعد البضائع تُصنع في بلد واحد بل في مناطق مختلفة حول العالم، حيث تُنتج الأجزاء في بلدان مختلفة. وتمثل تجارة السلع الوسيطة نسبةً متزايدةً من مجموع التجارة وكذلك في التجارة بين بلدان الجنوب. كما سجّلت التجارة في الخدمات زيادةً أيضاً. وهذه عملية تحكمها عادة عمليات الشركات الكبرى. أما الرأي غير المتشدد بشأن سلاسل القيمة العالمية فيعتبر أن البلدان المضيفة تستورد مدخلات تُستخدم بعد ذلك في عملية التحوّل لإنتاج الصادرات. وتشمل "صفات العلاج" المترتبة على ذلك تحرير التجارة في الخدمات، والحدّ من الحواجز غير التعريفية، وتعزيز تيسير التجارة. وهذه النظرة إلى سلاسل القيمة العالمية، مقترنة بالطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة من المفاوضات التجارية، توصف بأنها "سياق تجاري جديد" يركّز على دور الأسواق وهيكلها. إلا أن هذه النظرة

لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن التطورات التي تحدث في الأسواق يجب أن تكون مقبولة أيضاً للمجتمعات التي تحدث فيها إذا ما أريد لها أن تكون مستدامة. وعلاوة على ذلك، ثمة تنازع بين اتجاهات الديمقراطيات الوطنية، واتجاهات العولمة المتزايدة، والبحث عن شكل من أشكال الحوكمة العالمية يضع حدوداً للعولمة.

١٢ - وأشار المتحدثان كذلك إلى أنه وفقاً لوجهة النظر الإنمائية، تؤدّي سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وإضافة القيمة، وبناء التكنولوجيا والشبكات الإقليمية. وتتطلب الاستفادة من هذه المكاسب انتهاج سياسة صناعية وتدخل تجاري ودعم للعمل - وهذا يعني أن ثمة حاجة لأن تقوم الدولة، من خلال انتهاج سياسات تجارية وصناعية نشطة، بتنظيم وتوجيه عمل السوق وتعزيز العمل على تحقيق أهداف التنمية. ولذلك فإن توفر الحيز السياسي فيما يتعلق بقواعد التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية يظلّ ضرورياً. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بسلاسل القيمة العالمية، وهي أنها قد أدت أيضاً إلى تزايد تركّز رؤوس الأموال دون تحقيق تقدّم في مجال الحوكمة العالمية لتنظيم وتوجيه هذه العملية. كما توجد روابط عديدة لعملية "أمولة" الأسواق العالمية، حيث تسعى الشركات بقوة نحو تحقيق الأرباح وتحويل الموارد من القطاع الإنتاجي إلى القطاع المالي. ولهذا تأثير على العمالة، كما أنه قد أثر سلباً على الحلقة الإيجابية للنمو والاستثمار والتنمية. وفي حين يتعين تجنّب التزعة الحمائية، ينبغي أن يُكفّل للبلدان حيز اختيار السياسات لكي تتاجر وتنمو. وينبغي أن يركّز النقاش المتعلق بالقواعد التجارية على مبادئ التجارة التزيهية، وبناء القدرات، والقواعد المتوازنة، والحوكمة الرشيدة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بوجود تدابير تجارية مشروعة، بما فيها تلك التدابير التي تعالج مشاكل ميزان المدفوعات وزيادة التعريفات المطبّقة دون تجاوز معدّلاتها المحمّدة.

١٣ - وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي للبلدان النامية أن تنتهج استراتيجية تصنيع متخصص رأسياً. وهذا يتطلب تركيز السياسة الصناعية على تنظيم الروابط بالاقتصاد العالمي - وبخاصة تنظيم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف - تركيزاً يختلف عن التركيز على استراتيجية تصنيع موجهة نحو التصدير، حيث ينصب الاهتمام على الصادرات من السلع النامية الصنع. وتتعلق الفوارق الرئيسية بزيادة التشديد على التجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية، خاصة وأن سلاسل القيمة تترع إلى التركّز في "الحاضنات الإقليمية". وينبغي للحكومات أن تدير هذه العمليات بعناية فتركّز على التعاون الإقليمي لا على المنافسة. فللموقع في سلسلة القيمة أهميته بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون من الزيادة الناشئة في القيمة المضافة. ومن شأن الاستثمار في قدرات العمال وصغار المنتجين أن يُفضي إلى تحقيق المزيد من المكاسب المستدامة، وذلك بالنظر إلى أن الربوع الناشئة عن خفض التكاليف تتدفق عبر سلسلة القيمة.

جيم - التعامل مع حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الناشئة عن النظام المالي الدولي

١٤ - تناولت الجلسة الثالثة مسألة التمويل وعدم الاستقرار الناشئ عن النظام المالي الدولي. وتطرق كل متحدث من المتحدثين الثلاثة في هذه الجلسة إلى مختلف جوانب هذا الموضوع العام، ولكنهم طرحوا آراء متشابهة بشأن تدابير السياسة العامة اللازمة لمعالجة حالة عدم الاستقرار المالي والمساعدة في جعل النظام المالي أقدر على تلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي.

١٥ - وتناول كل من المتحدثين تحدي إدارة الحساب الرأسمالي للبلدان النامية والمتقدمة فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي. ورأى أحد المتكلمين أن التمويل الأجنبي (باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر) ليس نهجاً إيجابياً للتنمية، لأنه غير مستقر إلى حد بعيد ولأنه يشكل، على المدى المتوسط، قوة سلبية بالنسبة للنمو. ومن منظور طويل الأجل، يُظهر تاريخ الأزمة المالية على مدى عقود عديدة أنه خلال العصر الذهبي للرأسمالية في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٠، عندما كانت الحسابات الرأسمالية تخضع لتنظيم صارم، كان حدوث الأزمات المالية نادراً للغاية وكان النمو يتحقق على نحو مستدام. وعلى النقيض من ذلك، أفضى تحرير الحساب الرأسمالي من الضوابط التنظيمية، خلال الفترات التي سبقت وتلت تلك الفترة، إلى حدوث أزمات مالية شديدة ومتكررة ومتزامنة على نحو متزايد.

١٦ - وأشار متكلم آخر إلى أن البلدان النامية تحصل أصلاً على العملات الأجنبية من مصادر رسمية أو من صادرتها. وهذه المصادر ترتبط بالدور الهام لتمويل السلع الرأسمالية والطاقة والنقل وغير ذلك من أنواع مشاريع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. إلا أن إعادة تدوير إيرادات النفط منذ عقد السبعينات من القرن الماضي فصاعداً قد شهدت تحول التمويل الخاص إلى قوة متزايدة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. فالوصول إلى التمويل الخاص كان متاحاً بسهولة ولا ينطوي على القيود والشروط المرتبطة بالمساعدة الرسمية - رغم وجود قيود هامة أخرى تشمل إمكانية إخضاع القروض لقوانين دول أجنبية بدلاً من قانون البلد المدين، والمشاكل التي يُثيرها مبدأ الموافقة بالإجماع على تعديل الشروط المالية الرئيسية للقروض. وقد أدى الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة في عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى حدوث أزمة مالية في البلدان النامية، مما أفضى إلى ما يسمى "عقد التنمية المفقود" في البلدان النامية وإلى حالة كساد في الاقتصادات المتقدمة. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، سُجِّل العديد من دورات الانتعاش والكساد المماثلة، ولكنه يبدو أنه لم يُستفد من الدرس الذي تنطوي عليه تجارب الماضي ومفاده أن التمويل الأجنبي قد فضّل الاستهلاك الترفي و"فُقاعات" الأصول على الاستثمار في القطاع الإنتاجي. وقد أظهرت التجربة أن البلدان التي استطاعت أن تموّل نموها الاقتصادي تمويلاً ذاتياً قد نمت بمعدل أسرع من نمو تلك البلدان التي لجأت إلى التمويل الأجنبي.

١٧ - وأشار المتحدث إلى أن طابع التكامل والترابط الذي يتسم به الاقتصاد العالمي ينعكس أيضاً في تزايد الاعتراف بأن حدوث "أزمة دين" هو أمر لا يعني المدين وحده - بل

إنه يعني الدائن أيضاً. فلو أن البلدان المعنية بأزمة الديون السيادية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي لم تحاول سداد ديونها، لكانت قد قوّضت النظام المالي، بما في ذلك في الاقتصادات المتقدمة التي كانت مقرراً للمصارف الدولية الدائنة. وتوجد كذلك أوجه ترابط بين القطاعين العام والخاص، حيث استُخدمت القروض التي حصلت عليها حكومات البلدان المدينة في إطار برامج الإنقاذ من أجل سداد الديون المستحقة للمصارف الدولية الخاصة. وهذا المزيج من تأثيرات ومصالح القطاعين العام والخاص يعني ضرورة وجود اهتمام عام عالمي بالمراقبة الدقيقة لعمليات المصارف الدولية الكبرى، وقد يكون ذلك بموجب معاهدة دولية. كما ينبغي للدائنين أن يعترفوا أيضاً بمسؤولياتهم المشتركة عن الإفراط في منح القروض، وهو ما ينبغي أن تعترف به أيضاً المؤسسات التنظيمية المسؤولة عن مراقبة النظام.

١٨ - وأشار المتحدثان إلى أن قضايا الديون التي تواجهها أوروبا حالياً تنطوي على جوانب مشابهة لقضايا الديون التي واجهتها البلدان النامية في الماضي، منذ تحرير حساب رأس المال. كما أن القطاع العام يتحمل الآن، كما تحمّل آنذاك، المسؤولية عن ديون القطاع الخاص. وهذا أمر مثير للقلق لأن ديون القطاع الخاص كبيرة جداً في العديد من البلدان المتقدمة، وما سيحصل عليه من قروض إضافية سيؤدي إلى إعاقة الانتعاش؛ ومع ذلك، فإن النقاش الدائر يُركّز بدلاً من ذلك على الدين العام. وما يزيد من حدة هذه المشكلة الإفراط في التقسُّف وتأثيره على العمالة.

١٩ - ولاحظ المتحدثان كذلك أن اتجاهات العقد الماضي على صعيد تحرير الحساب المالي قد بلغت حدّاً بعيداً بحيث أصبحت المصارف المركزية مُطلّبة لا بمراقبة حالة الاستقرار النقدي فحسب بل الاستقرار المالي أيضاً وذلك بسبب النمو غير التناسبي لقطاع التمويل. وثمة حاجة لضمان توجيه التمويل نحو القطاع الحقيقي من أجل دعم خلق فرص العمل والعمالة الكاملة. ولذلك فإن العودة إلى تطبيق الضوابط الرأسمالية يمكن أن تكفل إمكانية انتعاش سياسة نقدية وائتمانية لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام. ومما يستتبعه ذلك أنه ينبغي للحكومات أن تضع سياسات من شأنها أن تساعد في تمويل التنمية تمويلاً أكبر من خلال السوق المالية المحلية وليس الدولية. وساق أحد المتكلمين أمثلة تُبين الكيفية التي تستخدم بها الأرجنتين سياسات تشجّع المصارف على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، ولا سيما تلك القطاعات التي تدعم خلق فرص العمل والعمالة الكاملة، أو التحوُّل إلى التكنولوجيا الخضراء بدلاً من الأنشطة القائمة على المضاربة. ووافق أحد المتكلمين على أن السياسات النقدية التوسعية ضرورية في السياق الحالي، ولكن الحكومات تحتاج أيضاً إلى التركيز على إنفاق الأموال بقدر التركيز على توليدها. وتساءل أحد المندوبين عن التوازن اللازم بين اضطلاع المصارف المركزية بدور أقوى ونوع "البيئة التمكينية" التي تجتذب الاستثمار. ورداً على هذا السؤال، أكد المتحدثون البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي مؤخراً والتي خلصت إلى أن ضوابط رأس المال لا تشكل عائقاً أمام الاستثمارات السليمة؛

بل إن التجربة تدل على وجود أمثلة عديدة على بلدان تطبق ضوابط على رأس المال وتتوفر فيها بيئة اقتصادية مزدهرة وترد إليها تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠- وركز أحد المتحدثين على دور الرينمي كعملة دولية، فوصف كيف توسّع هذا الدور بصورة تدريجية كردّ فعل على الأزمة الاقتصادية في جملة أسباب أخرى، ولتلبية الحاجة إلى تحقيق استقرار المدفوعات ذات الصلة بالتجارة، ولكن كتنديب استراتيجي أيضاً حيث تسعى الصين إلى تحسين مركزها في النظام النقدي الدولي. وبالإشارة إلى معدل النمو العالي المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي للصين، تركّزت المناقشة على التعامل مع الأهمية العالمية المتزايدة للرينمي كعملة بديلة لدولار الولايات المتحدة أو اليورو. ومن الآثار المحتملة لذلك أن من شأن تزايد التنافس بين العملات أن يُجبر صانعي السياسات على النظر، على نحو أكثر صراحة، في الأثر غير المباشر للسياسات الضرورية للأغراض المحلية، مثل سياسة التخفيف الكمي. وتساءل أحد المندوبين عما إذا كان ينبغي للبلدان النامية أن تُراكم المزيد من المبالغ بالرينمي. ورداً على ذلك، شدّد أحد المتحدثين على أن الصين لا تدعم صراحةً تدويل الرينمي، خصوصاً من حيث دوره في المستقبل كعملة احتياط عالمية، ولكنها ستظل تُعطي الأولوية للنمو المحلي.

دال- المؤشرات الإحصائية لقياس تأثير الصدمات التجارية الخارجية على الاقتصادات المحلية

٢١- عرض المتحدثون، خلال الجلسة الرابعة والأخيرة، قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، وهي قاعدة بيانات متاحة مجاناً مصممة لاستخدامها من قبل خبراء الاقتصاد وغيرهم من المستعملين الذين يحتاجون إلى إحصاءات لأغراض صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة. وهي تشمل سلاسل بيانات تُحدّث باستمرار بشأن المواضيع التي تدرج في نطاق ولاية الأونكتاد وتضم ما يزيد عن ١٥١ مؤشراً تتعلق بـ ٢٤١ بلداً وإقليمياً و١٢٦ تجمعاً للبلدان على مدى ٣٠ سنة على الأقل. وتعتمد قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد هذه على قواعد مشتركة لتيسير جمع البيانات ومقارنتها. وهي تتضمن سلاسل بيانات سنوية (مصنوفات تجارة السلع بحسب الشريك والمنتج، والتجارة في الخدمات، والنتائج المحلي الإجمالي، وما إلى ذلك) وسلاسل بيانات متعددة السنوات يمكن أن تُشتق منها مجموعة متنوعة من المؤشرات.

٢٢- وقد أعرب عن قلق من أن الإحصاءات السنوية لا تكفي لرصد ما يحدث في عالم اقتصادي سريع التغير وللمساعدة في بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى بيانات شهرية وفصلية متسقة تتاح في الوقت المناسب من أجل رصد حالة اقتصاد بلد ما والتعرف على مدى الترابط المتزايد بين الاقتصادات. وفي هذا الصدد، يعمل الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية معاً لمواجهة هذا التحدي بتوفير

مؤشرات يمكن أن تساعد في قياس مدى تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصادات المحلية، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالميزان التجاري، والميزان التجاري المعدل، ومدى الانفتاح التجاري، ومعدلات التبادل التجاري، والقوة الشرائية للصادرات، والمؤشرات الخاصة بتركز وتنوع تجارة السلع، ومؤشرات تخصص تجارة السلع وترابطها.

٢٣- والتعاون مستمر بين الوكالات الدولية، بما في ذلك التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بشأن المؤشرات القصيرة الأجل لاستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه. وعلاوة على ذلك، يمكن توحي أن تدمج في قاعدة البيانات نتائج البحوث المعروضة في مختلف إصدارات تقرير التجارة والتنمية، مثل مساهمة مختلف فئات المنتجات في التغيرات في معدلات التبادل التجاري. ويعتزم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية العمل معاً على توسيع مصفوفة التجارة الدولية لتشمل منتجات أكثر تفصيلاً، على أساس النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها، وسلاسل زمنية أطول (منذ عام ١٩٨٠). وسيشارك الأونكتاد أيضاً في "مجموعة أصدقاء الرئيس" المعنية بالتدويل لإعداد ورقة مفاهيم بشأن التجارة في القيمة المضافة.

٢٤- وأوضح المتحدثون أيضاً الكيفية التي يمكن بها للإحصاءات أن تساعد في بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، زادت حصة الصين من مجموع الصادرات العالمية من ٢ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١١، وارتفعت حصتها من مجموع الواردات من ١,٨ إلى ٨,٤ في المائة. وعن طريق تزويد العالم بمنتجات منخفضة الكلفة، أحدثت الصين تغيرات في الأسعار العالمية، وخفضت أسعار المنتجات الصناعية وحقت مزايا نسبية وأحدثت تغيرات في معدلات التبادل التجاري لجميع البلدان. وقد أثبتت دراسة استندت إلى بيانات مصنفة (النظام المتناسق - ٦ و ٨) فيما يتعلق بأهم ٣٠٠ منتج من المنتجات التنافسية للصين أن أسعار المنتجات الصينية تسجل نمواً أبطأ من نمو أسعار منتجات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل وأن الصين قد مارست ضغطاً على أسعار سلع البلدان المتوسطة الدخل. وأظهرت الدراسة أن المنتجات الصينية أكثر قدرة على المنافسة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية منها في سوق الاتحاد الأوروبي. ويختلف تأثير صادرات الصين المتدنية الأسعار على البلدان بحسب اختلاف مستويات دخلها (منخفض أو متوسط أو مرتفع)، حيث يكون التأثير الأشد على الاقتصادات المتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير صادرات الصين المنخفضة الأسعار يتفاوت بحسب القطاعات وعلى مر الزمن (وتبعاً لما إذا كان مستوى التكنولوجيا متديناً أو متوسطاً أو مرتفعاً)، وهذا التأثير هو حالياً على أشده في قطاع المنتجات القائمة على الكثافة المتوسطة في استخدام التكنولوجيا. ولا يمكن قياس هذا التأثير إلا من خلال توفر بيانات مصنفة بدرجة عالية.

٢٥- وبالتالي يجب إيلاء اهتمام قوي لإحصاءات التجارة لأن هذه يمكن أن تساعد في تحسين فهم قنوات وأحجام الصدمات، وتحديد المزايا النسبية، وتقييم مدى حساسية الاقتصادات للصدمات الخارجية وقدرتها على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق العالمية.

٢٦- ومتابعةً للمناقشة، عرض المتحدثون نظام المعلومات عن السوق الزراعية الذي استُحدث قبل عام ونصف في أعقاب مبادرة صادرة عن مجموعة العشرين. والغرض من نظام المعلومات هذا هو زيادة شفافية سوق المنتجات الغذائية والحد من احتمالات تقلب أسعار الأغذية. ويركز هذا النظام على إنتاج المحاصيل الرئيسية الأربعة واستخدامها ومخزونها وتجارتها. وهذه المحاصيل هي: القمح والذرة والأرز وفول الصويا. وبالإضافة إلى مجموعة العشرين، تشمل قائمة المشاركين في المشروع كلاً من مصر وكازاخستان ونيجيريا والفلبين وإسبانيا وتايلند وأوكرانيا وفيت نام، بما يعني الجمع بين "اللاعبين" الرئيسيين في السوق العالمية الذين ينتجون ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الإنتاج العالمي من المحاصيل المذكورة.

٢٧- وقد أنشئ نظام المعلومات عن السوق الزراعية استجابة لحالة التقلب الشديد في أسعار المنتجات الغذائية الذي لوحظ في السنوات الأربع الأخيرة. وهناك عدة عوامل تسببت في تقلبات الأسعار هذه، بما في ذلك السياسات المنتهجة من قبل حكومات البلدان المنتجة للمحاصيل الرئيسية. وتحفظ البلدان حالياً بمخزونات أقل من المحاصيل. وبالتالي لا توجد مخزونات احتياطية فعلية للمساعدة في حالة حدوث أزمة. ويتسم الناتج بمزيد من التقلب. كما أن البلدان تواجه تدابير تجارية تقييدية مختلفة كما تواجه المزيد من التحديات المتصلة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن هناك روابط أقوى بالأسواق "الخارجية"، خصوصاً أسواق الطاقة والأسواق المالية. ويتمثل دور نظام المعلومات عن السوق الزراعية في مساعدة جميع البلدان، وليس البلدان المشاركة فقط، في بناء القدرة على تحمل هذه الصدمات وغيرها من الصدمات الخارجية التي تؤثر في أسواق المحاصيل الرئيسية.

٢٨- ويحظى نظام المعلومات عن السوق الزراعية بدعم من قبل أمانة مشتركة لعشر منظمات دولية، بما فيها الأونكتاد، وتمثل العناصر الرئيسية لعملها في جمع البيانات وتحليلها من أجل توفير معلومات موثوقة قصيرة الأجل فيما يتعلق بأوضاع العرض والطلب وتطورها المحتمل فيما يخص السلع الأربع المشمولة بالبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، يُعنى نظام المعلومات بتنمية القدرات في البلدان المشاركة عندما تحتاج إلى تحسين نظامها الخاص بجمع البيانات. وثمة ركن آخر من أركان نظام المعلومات يتمثل في تشجيع الحوار السياسي الفعال بحيث يتسنى اعتماد أنسب السياسات بطريقة منسقة من أجل التقاط الإشارات التي تدل على تقلب الأسعار ومواجهة هذه التقلبات ودرء خطر حدوث أزمات غذاء عالمية أو إقليمية. ويقدم نظام المعلومات تنبؤات وتحليلات شهرية تتاح مجاناً لصالح جميع البلدان، بما فيها البلدان الأشد عرضة للتأثر، لأن الهدف من النظام هو زيادة الشفافية وتعزيز الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية. إلا أن توسيع نطاق العضوية في نظام المعلومات قد لا يكون أمراً مرغوباً فيه،

إذ يجري تقاسم الفوائد التي يحققها على نطاق عالمي، ولكن البرنامج ينبغي أن يحافظ على مستوى من المشاركة تسهل إدارته.

٢٩- واستفسر بعض المندوبين عن إمكانيات التعاون بين المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية. واتفق المتحدثون والمندوبون على أن حسن توقيت وتوافر البيانات الدقيقة هما أمران بالغ الأهمية بالنسبة لاعتماد سياسات مناسبة، ودعوا إلى مزيد من التعاون فيما بين المنظمات الدولية والمصارف المركزية الوطنية والمكاتب الإحصائية. وتم التشديد على أهمية اتباع المعايير المتفق عليها دولياً في إنتاج الإحصاءات، كما تم الاعتراف بأنه ليس من السهل على البلدان، نظراً لاحتياجاتها المحددة وما ينطوي عليه الأمر من تكاليف، أن تنتج جميع الإحصاءات المفصلة في الوقت المناسب. إلا أنه لا يمكن إجراء أي تحليل ذي شأن لمحددات التجارة إلا إذا توفرت بيانات تجارية مفصلة. وفي سياق عالم يسير على طريق العولمة، يجب أن تشمل هذه التفاصيل الشركات عبر الوطنية، والتجارة فيما بين الشركات المنتسبة، مع توفير بيانات بشأن المستفيدين النهائيين والقيمة المضافة الحقيقية لكل بلد في سلاسل القيمة العالمية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٣٠- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد جون كريستوم ساندي (ترينيداد وتوباغو)

نائب الرئيس - المقرر: السيد فلورين تودوري (رومانيا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣١- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/1). وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتيجة الدورة

- ٣٢- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الأربعاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على أن يتولى الرئيس إعداد موجز للمناقشات.

دال- اعتماد التقرير

- ٣٣- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أذربيجان	جنوب أفريقيا
إكوادور	رومانيا
الإمارات العربية المتحدة	السنغال
إندونيسيا	سوازيلند
أوزبكستان	السودان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سورينام
آيرلندا	الصين
باراغواي	فانواتو
باكستان	فييت نام
البرازيل	كازاخستان
بنن	ماليزيا
بور كينا فاسو	مدغشقر
بولندا	مصر
بيرو	المغرب
بيلاروس	المكسيك
ترينيداد وتوباغو	المملكة العربية السعودية
الجمهورية الدومينيكية	نيبال
الجمهورية العربية السورية	

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:
الكروسي الرسولي

* تتضمن قائمة الحضور المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر

- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية
منظمة القرية السويسرية (Village Suisse ONG).
-